واقع البحث العلمي الجامعي بالجزائر

في ظل تطبيق نظام (ل . م . د)

دليلة خينش(*)

يعد التعليم العالي - وهو آخر مرحلة من أطوار التعليم - من أبرز وسائل المجتمع لإعداد الطاقة البشرية، وتنمية مهاراتها بالعلم والمعرفة والتدريب، لذلك عدت الجامعة مصدرا رئيسيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومركزا للبحث العلمي، ومنارة للإشعاع الثقافي، ومن هنا تجلت مهامها في تقديم العلم والقيام بالبحث العلمي، وتكوين الإطارات والإسهام في نشر المعرفة والثقافة، إلى جانب انفتاحها على المحيط الاقتصادي والاجتماعي لدفع التنمية.

إن الدولة الجزائرية التي كانت تتبع توجها تنمويا محددا في فترة زمنية معينة، قد فرض عليها وضع سياسة تربوية معينة، في سبيل تحقيق ذلك التلاؤم بين مخرجات مؤسساتها التعليمية والعلمية ومتطلبات التنمية الشاملة بالبلاد؛ وهو الأمر الذي جعل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يعتمد في سيرورته على نمط تسيير إداري معين، واتباع نماذج من التخصصات استدعى إدراجها ما تطلبه الاقتصاد الوطني آنذاك، لكن مع مرور الزمن تغيرت المعطيات، وذلك باتباع الجزائر توجها تنمويا مغايرا تماما لما سبقه؛ وهو الأمر الذي استدعى مراجعة كل السياسات، ومحاولة صياغة أطر قانونية جديدة، من شأنها أن تساعد على تعديل الاختلالات، وخوض تحديات، من أجل اللحاق بالركب العلمي والتكنولوجي الذي بلغ ذروته في البلدان المتقدمة.

(*) كلية الآداب والعلوم الاجتماعية - قسم علم الاجتماع - جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر.

وهكذا، فقد سمح تقييم منظومة التعليم العالى الذى قامت به اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، بالتقدير الموضوعى لمختلف الصعوبات والحلول التى يمكن إدخالها، حتى يتاح للجامعة القيام بدورها فى عملية التنمية ذات الديناميكية المتسارعة التى خاضتها بلادنا.

وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة، وتوجيهات مخطط إصلاح المنظومة التربوية الذى صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد فى ٢٠ إبريل ٢٠٠٢، ومن المحاور الأساسية لبرنامج العمل على المدى القصير والمدى المتوسط والمدى البعيد الذى برمج فى إطار الاستراتيجية العشرية لتطوير القطاع، فى المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، بات من الضرورى إعداد إصلاح شامل وعميق للتعليم العالى وتطبيقه، تتمثل مرحلته الأولى فى وضع هيكلة جديدة للتعليم، تكون مصحوبة بتحسين البرامج البيداغوجية وتعديلها، وتنظيم جديد للتسيير البيداغوجى. ففى نهاية سنة ٢٠٠٤ صدر مرسوم تنفيذى رقم ٠٤-٣٧١، يتضمن إحداث شهادة ليسانس "نظام جديد".

إن هذا الإصلاح الجديد جاء بوصفه ضرورة عاجلة، لا بد منها، وطرح إثر إحساس الدولة بالاختلالات التى طالت كل المرافق العمومية للمؤسسات العلمية والتعليمية، وجاءت هذه الضرورة الجدية لإخراج الجامعة الجزائرية من الأزمة التى تمر بها فى الآونة الأخيرة، ويكون ذلك عن طريق توفير الإمكانات البيداغوجية والعلمية والبشرية والمادية والهيكلية التى تسمح لها بالاستجابة لتطلعات المجتمع، وفى الوقت نفسه ملاءمتها تدريجيا مع النظام العالمى للتعليم العالى.

لكن يبقى هذا التحدى متوقفا على مدى تعديل الواقع الذى يعيشه قطاع التعليم العالى والبحث العلمى أو تغييره، هذا الواقع الذى يعانى الارتفاع الأسى لأعداد الطلبة فى جامعاتنا؛ إذ تشير الإحصاءات إلى أن الجامعة الجزائرية

سوف تستقبل فى مطلع سنة ٢٠٠٩ ما يقارب مليون طالب؛ وهو الأمر الذى يطرح إشكال تدنى نسبة التأطير الجامعى، إضافة إلى تذبذب الفاعلية النسبية لمؤسسات البحث العلمى (الجامعى خاصة) فى مجال علاقتها بالمجتمع.

وهكذا، فقد توالت التعديلات القانونية، وطالت كل مؤسساتنا الجامعية والعلمية، وذلك من أجل النهوض أكثر من أى وقت مضى. ولعل ذلك يتطلب توافر إمكانات بشرية ومادية؛ إذ لا يمكن تجاهل أهمية أى جانب، سواء كان على المستوى التنظيمى أو البيداغوجى أو العلمى.

وللتطرق إلى هذا الموضوع تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- هل يمكن أن يؤدى تنفيذ البرنامج الجديد لإصلاح منظومة التعليم العالى والبحث العلمى – بوصفه بديلا موضوعيا، وحلا إيجابيا للواقع – إلى تمكين مؤسساتنا الجامعية والعلمية من النهوض، وخوض التحدى فى مجال البحث العلمى عموما، والبحث العلمى الجامعى خاصة؟
- هل تختلف أهداف الأبحاث الجامعية فى ظل نظام (ل.م.د) عن النظام العادى؟
- هل يمكن تفعيل نتائج البحث العلمى الجامعى؟
- هل يمكن أن يسهم هذا الأخير - فى ظل نظام (ل.م.د) – فى تقريب العلاقة بين الجامعة والقطاعات الأخرى؟

مفهوم البحث العلمى:

عبارة "البحث العلمى" مكونة من كلمتين؛ هما: "البحث" و"العلمى". أما

"البحث" فهو مصدر الفعل الماضى "بَحَثَ" ومعناه: طلب، فتش، تقصى، تتبع، تحرى، سأل، وبهذا يكون معنى "البحث" لغويا: هو الطلب والتفتيش وتقصى الحقيقة، أما "العلمى": فهى كلمة منسوبة إلى العلم، والعلم يعنى المعرفة والدراسة وإدراك الحقائق.

ويشير "هيلووى" فى تعريفه للبحث العلمى إلى أنه "أسلوب للدراسة، يمكن عن طريقه التوصل إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصى الشامل والدقيق لجميع الشواهد التى يمكن التحقق منها، والتى تتعلق بمشكلة محددة" (ناجح محمد خليل، ونضال إبراهيم الحمدانى، ١٩٨٦، ١٣١).

ولا يختلف عنه كثيرا "سامى ملحم" الذى يعرف البحث العلمى بأنه "عملية منظمة، تهدف إلى التوصل إلى حلول لمشكلات محددة، أو إجابة عن تساؤلات معينة، باستخدام أساليب علمية محددة، يمكن أن تؤدى إلى معرفة علمية جديدة" (سامى ملحم، ٢٠٠٠، ١٣٢).

ومن خلال كل هذه التعاريف يمكن استخلاص عدد من الجوانب الرئيسية فى تعريف البحث العلمى؛ هى:

١- عملية تهدف إلى التقصى المنظم.

٢- أن هناك مشكلة ما تحتاج إلى حل، والبحث العلمى يسعى لإيجاد حل لهذه المشكلة.

٣- أن ثمة أساليب وإجراءات متعارف عليها من قبل الباحثين الذين يستخدمونها.

لذلك، يمكن صياغة مفهوم البحث العلمى كالآتى: "هو البحث الذى له علاقة بالتنمية، وتحدد أهدافه العملية من قبل الدولة؛ إذ يتم إجراؤه فى المراكز العلمية الحكومية والمؤسسات الجامعية والمؤسسات العلمية الاقتصادية، وفقا

لتوجهات وطنية، تهدف إلى ترقية البحث العلمى، والتطوير التكنولوچى، من أجل تحقيق التنمية الشاملة".

متطلبات البحث العلمى:

إن تطور البحث العلمى فى أية دولة، لا ينفصل عن مجمل التطور الحضارى لتلك الدولة. ويمكن إجمال المستلزمات المطلوب توافرها للنهوض بالبحث العلمى فيما يأتى:

- الأفراد العلميون الباحثون:

يتميز هؤلاء بالصدق، والدأب على العمل، والتدريب الجامعى، وعدم التسرع فى الحصول على النتائج، والإحاطة بما كتب وحقق ونشر عن المشكلات العلمية (فاضل الطائى، ١٩٧٤، ٥٦)، ومن ثم، فإن ما يقال عن عناصر البحث العلمى الأخرى ووسائله وتأسيساته يجب ألا يغطى على الحقيقة الأولى، ألا وهى أن العنصر البشرى هو أول عناصر البحث وأول مقوماته.

- المختبرات والأجهزة العلمية:

يحتاج الباحث العلمى إلى مختبرات مجهزة بأحدث الأجهزة، والأدوات والمواد التى تتطلبها طبيعة البحث ونوعه. فالأجهزة العلمية الحديثة ضرورة من ضرورات البحث العلمى الأصيل، ووسيلة من وسائل تعجيل الحصول على النتائج، وأداة ناجحة لاختصار الوقت والجهد. وتحتاج الأجهزة المختبرية إلى تحديث مستمر، وفقا لتقدم العلوم التقنية فى تصميم الأجهزة.

- المكتبة العلمية:

يحتاج الفرد العلمى إلى مكتبة تضم أمهات الكتب التى تزخر بالمعرفة العلمية، إلى جانب جميع المجلات الدورية والمستخلصات العلمية والمعاجم

التى تنشر ما يستجد من المركبات والاكتشافات (فاضل الطائى، مرجع سابق، ٥٧-٥٩).

- وجود سياسة علمية:

يرى بعض الباحثين الغربيين أن نشأة فكرة السياسة العلمية، وقيام الدراسات الخاصة بها، إنما جاءت مواكبة مع شعور الحكومات بمسئولياتها تجاه التنمية العلمية التكنولوجية، ولم يحدث ذلك بصورة واضحة إلا بعد الحرب العالمية الثانية؛ إذ لقيت الاعتراف المؤسسى بها، من خلال أجهزة مختصة بها، وميكانيزمات محددة، وطرق للأداء، وهيئة عامة فى هذا المجال (يوسف مرسى حسين، ١٩٨١، ٨٧).

وتعرف منظمة اليونسكو السياسة العلمية بأنها "جملة التوجيهات العامة، والتدابير والترتيبات التنظيمية التى يستعين بها بلد ما، لتحقيق تقدم علمى يتسق مع ظروفه الثقافية والسياسية والاقتصادية".

والسياسة العلمية ترتبط أشد الارتباط بالنهج الاجتماعى الاقتصادى الذى اختاره البلد. لذلك، فمن المتوقع أن تتخذ أصنافا عدة، تبعا لطبيعة السياسة العامة للبلد.

ففى بلاد الاقتصاد الموجه، تظهر هذه السياسة بوضوح، من خلال وجود هيئة عليا، توجه العمل فى البحث العلمى، أما فى بلاد الاقتصاد الحر (كالولايات المتحدة)، فلا توجد هيئة عليا مشرفة إشرافا مباشرا على البحث العلمى. فالسياسة تظهر من خلال العلاقات القائمة بين مؤسسات البحث من جهة، وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى؛ وهو ما يساعد على تكامل الأبحاث، والتنسيق بين جهود الباحثين، والاستفادة من البحث. وتتخذ هذه السياسة فى بلدان أخرى، صورا متعددة، تخدم أغراض

تطوير البحث العلمي بشكل أو بآخر (سامي سلطي عريفج، مرجع سابق، ٦١-٦٢).

- تطوير الجو العلمي المناسب للباحث:

إن مجرد توفير الباحث العلمي، ورصد الأموال، لا يكفي لكي ينتج العلماء الإنتاج العلمي المناسب، لذلك يجب توفير جو من الطمأنينة والحرية للباحث، إضافة إلى تحفيزه للعمل، واحتكاكه بأفكار زملائه الآخرين، عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات العلمية، وحرية الاتصال بالعالم الخارجي.

- تطبيق البحوث:

يجب أن يكون تطبيق البحوث مرتبطا بخطط التنمية، وفق سياسة علمية تتسق مع خطط التنمية القومية. ويتجسد هذا خاصة عند حرص المسئولين عن الوزارات والمؤسسات والمنشآت، وشركات القطاع العام والخاص، بأهمية البحوث والاكتشافات وبراءات الاختراع التي يقوم بها الباحث (ناجح محمد خليل، نضال إبراهيم الحمداني، مرجع سابق، ١٤٧-١٤٨).

- الميزانية (التمويل المالي):

يحتاج البحث العلمي في العصر الحاضر إلى موارد مالية كبيرة؛ لتعدد هيئاته ومؤسساته والأشخاص العاملين فيه، والأدوات والأجهزة المتنوعة التي يستخدمها، لاسيما أن هذه الأدوات والأجهزة تتجدد باستمرار، وتكلفتها كبيرة. لذلك انطوت الفترة الأخيرة على تحول سريع في تمويل البحث العلمي، وصار الاتجاه نحو التمويل الحكومي.

وقد أحست الحكومات في الآونة الأخيرة، بجدوى استثمار الأموال في مجالات الأبحاث؛ إذ أوضح رايموند إيول Raymond Ewell (التابع لمؤسسة العلم الوطنية في واشنطن)، من خلال بحث علمي نشر نتائجه عام ١٩٥٥، أن

الربح الذى تجنيه أمريكا فى ربع قرن مما تنفقه على البحث العلمى فى سنة يتراوح ما بين ١٠٠ ضعف إلى ٢٠٠ ضعف، وأن الأبحاث الأساسية التى تبدو للبعض أحيانا وكأنها عديمة الجدوى، هى أكثر أنواع الأبحاث العلمية إنتاجا على الإطلاق (سامى سلطى عريفج، مرجع سابق، ٧٣).

أهمية البحث العلمى:

يعد البحث العلمى ومدى تطوره والاهتمام به، الفيصل والفارق بين التقدم والتخلف. وتبرز أهميته خاصة بوصفه ميدان سبق وتفوق بين الدول المعاصرة، خاصة فى رفع كفاءة الموارد الإنسانية وتفعيلها، واستغلال الموارد المادية الاستخدام الأمثل، وكيفية تخصيصها فى إطار التطورات التكنولوجية المستندة إلى التطبيق الاختراعى لنتائج البحوث العلمية، إضافة إلى دور البحث العلمى فى تفعيل التعاون بين الدول والشعوب، فى إطار تنمية العلاقات الاقتصادية، وتكاتف الدول فى مواجهة المعضلات الإنسانية (حسن سليمان المشوخى، ٢٠٠٢، ٢٣).

ولمواجهة المشكلات التى تواجه مختلف المؤسسات فى المجتمع، أصبحت منهجية البحث العلمى، وأساليب القيام بها، من الأمور المسلم بها فى المؤسسات الأكاديمية، ومراكز البحوث، لذلك فالباحث يحتاج إلى البحث العلمى، وصولا به إلى الآتى:

١- تقدم المعرفة، من أجل توافر ظروف أفضل، لبقاء الإنسان وأمنه ورفاهيته.

٢- استنباط طريقة جديدة فى معالجة مشكلة ما.

٣- إحياء بعض المواضيع القديمة، وتحقيقها تحقيقا علميا دقيقا.

٤- اكتشاف حقائق لم يسبق إليها أى باحث من قبل.

٥- فهم جديد للماضى، وبحث جديد للحاضر (سامى ملحم، مرجع سابق، ٤٥).

البحث العلمى الجامعى:

لقد كانت الجامعات فى بداية أمرها تركز على التعليم وتهيئة الموارد البشرية وتأهيلها، لتسيير أعمال الدولة، من دون أن يحرز البحث العلمى المكانة الجديرة به، واقتصر دورها على نشر المعرفة، من دون العمل على ترقيتها. لكن بمرور الوقت، عدلت الجامعات من موقفها بصورة مثيرة، جعلتها تهتم بالبحث العلمى. وكانت البداية فى إنجلترا، من خلال إنشاء أول المعامل العلمية الملحقة بالجامعات، ألا وهى "كلارندوف" فى أكسفورد عام ١٨٦٦.

وفى الولايات المتحدة جاء الاهتمام بصدور قانون موريل Morril Act، وهى لائحة من الكونجرس الأمريكى، وأصبحت قانونا عام ١٨٥٢، وقد دعت إلى إنشاء مؤسسة واحدة على الأقل فى كل ولاية بالاتحاد، تحتل فيها الدراسات العلمية والفنية المكانة نفسها، مثل الدراسة الكلاسيكية، وتعليم المهن (كلير نادر وآخرون، ١٩٧٣، ٥٠٢). ومنه ألحقت الوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة، ألا وهى البحث العلمى، إلى جانب الوظائف التقليدية الأولى؛ أى إعداد الكوادر العلمية ونشر المعرفة، وظهر البحث الجامعى، ليس لترقية العلوم فحسب، بل أيضا ليرتبط بخطط التنمية.

ويمكن تعريف البحث العلمى الجامعى بأنه "عملية الوصول إلى حلول لمشكلات، من خلال تجميع البيانات، بطريقة مخططة منظمة، ثم تحليل تلك البيانات وتفسيرها ومناقشتها. أو هو طريق للوصول إلى المعرفة، واكتشاف معلومات أو علاقات جديدة" (حسن شحاتة، ٢٠٠١، ٦١).

ومن هذا التعريف نستنتج أن للجامعات دورا فى حل المشكلات التى تواجه مختلف المؤسسات فى المجتمع، وذلك باستخدام طريقة علمية منظمة مسندة إلى البحث الأساسى أو البحث التطبيقى. ومن ثم، فالبحث العلمى داخل الجامعة يسهم فى جلب موارد مالية إضافية للجامعة، تدعم تمويل البحوث العلمية، كما أنه يساعد الجامعة على القيام بدورها، بقدر أكبر، فى تحقيق التقدم العلمى والتكنولوجى، وفى التنمية الشاملة للإنسان والمجتمع.

فإلى جانب الفائدة التى تجنيها الجامعات، من مدخلات البحث العلمى، فإنها تجنى فوائد أكبر من مخرجاتها، خاصة من خلال مهماتها التى أوكلت إليها مؤخرا، جراء التعاون والتكامل بينها وبين سياسات الدولة، فى إطار استراتيجيات تحقق الربط بين البحوث التطبيقية فى الجامعات، وخطة التنمية الشاملة. وقد نجم عنها ثلاثة مجالات أساسية للبحث الجامعى استجابة لتغيير مخطط؛ إذ تمثل الاستشارات البحثية المجال الأول لإسهام البحث العلمى الجامعى فى تحقيق التنمية الاقتصادية، ويمثل تسويق الأبحاث الجامعية، المجال الثانى لتأكيد الوظيفة الاجتماعية للبحث العلمى الجامعى، أما المجال الثالث فتمثله التعاقدات البحثية الأكاديمية، من أجل تطوير منتجات المؤسسات الصناعية والمجتمعية (المرجع السابق، ٦٧-٦٨)؛ وهو الأمر الذى يؤكد توجيه الجامعات نحو الاستجابة لمشكلات المجتمع، والاضطلاع بحلها.

والجامعة لكى تنجح فى نشاطها العلمى، لا بد من أن يتوافر لها جملة من الشروط الأساسية، يمكن حصرها فى خمسة شروط؛ هى (محمد مصطفى الأسعد، ٢٠٠٠، ٦٧-٦٨):

١- وجود عدد وافر ومتنوع من الباحثين والعلماء المبدعين.

٢- المناخ الأكاديمى الملائم وما يتطلبه من أجهزة علمية ومختبرات ونظم إدارية وتنظيمية.

٣- الأموال الكافية لنشاطات الأبحاث.

٤- الوقت الكافى لإجراء الأبحاث.

٥- الحرية الأكاديمية وحرية ممارسة النشاط البحثى للعلماء والباحثين.

ما نظام (ل.م.د)؟

البرنامج (ل.م.د) LMD أعده الاتحاد الأوربى، إثر دراسة مقارنة علمية ودقيقة استغرقت سنوات فى بلدان الاتحاد، من وجهة نظر تدارك التأخر الأوربى على وضع التعليم العالى والبحث العلمى، فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

وللتذكير فإن البرنامج الأوربى لم يدخل حيز التنفيذ إلا بعد أن أعدت له الظروف المادية والتنظيمية لتحقيق الأهداف المرسومة له، وذلك باندماج بلدان الاتحاد الأوربى اقتصاديا وسياسيا وتقنيا، على نحو ما وفر الظروف الملائمة لمراجعة برامج التعليم العالى، لتسهيل انسياب المعلومة، والمعطيات العلمية، ونتائج الأبحاث، وبرامج الدراسة، وانتقال الطلبة والمدرسين فى الفضاء الأوربى الواسع، من دون التفات إلى عوائق الحدود، والخصوصيات الوطنية (http://www.albadil.org/article.php3?id_article=907).

(ل.م.د) LMD: هى التسمية المختصرة للنظام المعتمد فى الدول الأوربية لبناء الفضاء الأوربى الموحد للتعليم العالى فى أفق عام ٢٠١٠، وهو نظام يتقارب هيكليا من المنوال الأنجلوسكسونى.

وتشمل هذه التسمية Bachelor – Master – PhD المعروف بـ:

- الإجازة - الليسانس Licence: تختتم تكوينا يدوم ٣ سنوات بعد البكالوريا.

- الماچستير Master: تختتم تكوينا يدوم ٥ سنوات بعد البكالوريا.
- الدكتوراه Doctorat: تختتم تكوينا يدوم ٨ سنوات بعد البكالوريا.

إذن (ل.م.د) LMD هى التسمية المختصرة لنظام الليسانس والماستر والدكتوراه. ولا تعد هذه التسميات عن شهادات فحسب، بل هى أيضا مستويات يتم الحصول عليها فى إطار مسارات دراسية، يسمح كل منها باكتساب عدد معين من الأرصدة. ويهدف نظام (ل.م.د) فى إطار الفضاء الأوربى للتعليم العالى، إلى خلق تجانس مسالك التكوين فى التعليم العالى، فى مختلف الدول الأوربية، وإلى تشجيع حركية الطلبة، على المستويات الجهوية والوطنية والأوربية. وقد تم إقرار هذا التنظيم الجديد للدراسات الجامعية سنة ١٩٩٩ من طرف ما يناهز ٣٠ دولة أوربية.

ومن أجل استمرار عملية التوافق الأوربى فى هذا الإطار حددت أربعة أهداف من أجل الإصلاح التدريجى المنتظر اكتماله عام ٢٠١٠:

- تسهيل تحرك الطلبة واندماجهم مهنيا فى المجتمع الأوربى.
- تحقيق رؤية دولية أوضح لبرامج التعليم العالى، عن طريق تحقيق توافق بين جميع الشهادات الأوربية.
- إحداث تغير على مستوى أقسام التعليم العالى الدراسية، وتحقيق تعاون بين الجامعات، والكليات الكبرى، والكليات المتخصصة.
- تسهيل عملية استئناف الدراسات فى خلال فترات الإيفاد على مستوى القارة الأوربية، أو المستوى الدولى (http://www.hakeem-sy.org/main/node/5823).

أهداف الإصلاح البيداغوجى فى إطار نظام (ل.م.د):

تتلخص أهداف الإصلاح فيما يأتى:

- حركية الطلبة والمدرسين والباحثين.
- إدراج أيسر، وتثمين أسهل للأرصدة المكتسبة فى جامعات أجنبية.
- وضوح أكبر فى مستويات التخرج بالنسبة إلى الجميع (الطلبة، والأسر، وأهل المهنة...).
- تكثيف الشعب فى المجالات المستهدفة.
- إرساء مسار تكوينى مرن وناجع ذى صبغة أكاديمية أو مهنية، يوفر للطالب - فى كل المستويات - إمكان الاندماج فى النسيج الاقتصادى الاجتماعى.
- تنظيم التكوين المستمر، وإرساء نظام توجيه تدريجى.
- تسهيل إعادة التوجيه فى أثناء المسار، بفضل النظام السداسى.
- إرساء نظام للمراقبة المستمرة للمعارف.
- دعم المهارات المنهجية والاتصالية لدى الطالب.
- الإعداد الأفضل للاندماج الاقتصادى والاجتماعى.
- بناء منظومة تكوينية متميزة على مستوى الدكتوراه.
- إنتاج جيل جديد من الكفاءات، يحمل تكوينا متعدد التخصصات، يكون أقدر على التأقلم مع عالم سريع التغير

.(http://www.albadil.org/article.php3?id_article=907)

المستويات الدراسية فى إطار نظام (ل.م.د):

يشتمل نظام (ل.م.د) على ثلاث شهادات وطنية، تمثل الآن ثلاثة مستويات، تتوزع على النحو الآتى:

- مستوى البكالوريا + ٣ سنوات، تقابله شهادة الإجازة (الليسانس).
- مستوى البكالوريا + ٥ سنوات، تقابله شهادة الماستر.
- مستوى البكالوريا + ٨ سنوات، تقابله شهادة الدكتوراه.

الإجازة (٣ سنوات بعد البكالوريا): تعرض المسارات الجامعية المفضية إلى الإجازة فى شكل ميادين تكوين كبرى، وفى شكل مسالك مكونة من وحدات تعليمية أساسية، وأخرى اختيارية متجانسة ومترابطة تحددها الجامعة، وتوزعها على ست سداسيات. وهى تهدف إلى تطوير طاقات الطالب، من خلال تأمين تكوين أساسى، يسعى لملاءمة التكوين النظرى مع متطلبات سوق العمل المحلى والدولى، من الكفاءات المتوسطة.

وعادة ما تسعى الجامعات فى هذا الطور من التكوين الجامعى لتمكين الطالب، علاوة على التكوين الأساسى، من القدرات العملية التى تيسر له الاندماج فى الحياة المهنية، وذلك عن طريق تعزيز تحكمه فى التكنولوجيات الحديثة، وفى اللغات الأجنبية، كما يعتمد نظام الإجازة على برنامج دراسى مرن، متكون من وحدات تعليمية ذات اختصاصات متكاملة، يتم تقييمها حسب عدد الأرصدة المسندة إليها التى يتم اكتسابها فى نهاية كل سداسى.

ولدعم الجسور الممكنة بين مختلف المسالك، تحدد الجامعات جملة من القواعد، تتمثل فى شروط الالتحاق بالوحدات التعليمية التى تنظمها، لتيسير توجيه الطلبة فى مختلف الميادين والاختصاصات.

وتؤدى المسالك، بجميع أنواعها، إلى إسناد شهادة الإجازة الأساسية أو المهنية، مع ملحق للشهادة، بحصول الطالب على ١٨٠ رصيدا.

ويمكن للطالب إثر ذلك، أن يلتحق بسوق العمل، كما يمكنه أن يتوجه، اعتمادا على النتائج التى حصل عليها إلى ماستر بحث أو ماستر مهنى.

ويتضح من خلال ما تقدم أن نظام (ل.م.د) يقترح تعريفا جديدا للشهادة

الجديدة؛ إذ إنها تعبر عن مستوى معين من التعليم العالى، مع الإشارة إلى ميدان الاختصاص، أو الاختيار، لإبراز مهنية الطالب، بالتركيز على الكفاءات التى اكتسبها، فى إطار مسار تكوينى معين.

الماستر (٥ سنوات بعد البكالوريا): تنظم المسالك المؤدية إلى مستوى بكالوريا + ٥ سنوات، فى إطار مسالك تؤدى إلى شهادة الماستر المهنى، أو إلى شهادة ماستر البحث. وتندرج تلك المسالك ضمن ميادين كبرى للتكوين، توزع فيها الدروس فى شكل سداسيات ووحدات تعليمية أساسية، وأخرى اختيارية.

وتهدف دراسات الماستر إما إلى إعداد الطالب إلى مهن التصور والإشراف والتسيير والقيادة، سواء فى القطاعات العمومية، أو الخاصة، وإما إلى مجال البحث، لتمكينه من الالتحاق بمستوى الدكتوراه؛ لذا فالدروس على صعيد الماستر، عادة ما تكون فى شكل دروس نظرية، ودروس منهجية وتطبيقية، تسعى لتمكين الطالب من الكفاءات اللازمة لنجاح أعماله الشخصية من مشاريع ودراسات ومذكرات... وبذلك فإن مستوى الماستر لا يعد مجرد مواصلة للدروس المعروضة على صعيد الإجازة، وإنما يشكل حلقة للتخصص، ولتعميق الدراسات ذات الصلة بما اكتسبه الطالب سابقا.

وعادة ما تتجه الجامعات، فى إطار تنظيم عروض التكوين، إلى تحديد أهداف كل مسلك جامعى، بالنظر إلى الميادين والاختصاصات والاختيارات. وقد تختلف هذه الأهداف عما سبق تحديده بالنسبة إلى مستوى الإجازة. ويجوز أن يشتمل التكوين فى الماستر المهنى، على تربصات بالمؤسسات العمومية، أو الخاصة، يمكن أن تدوم سنة كاملة، كما يجوز أن يشتمل التكوين فى ماستر البحث، على تربصات بحث بمخابر البحث أو بالمؤسسات.

وتتوزع دروس الماستر على أربعة سداسيات، يخصص آخرها للقيام

بتربص بحث بإحدى المؤسسات أو مخابر البحث، أو بتربص مهني بإحدى المؤسسات الاقتصادية، ويسند الماستر عندما يتحصل الطالب على مجموع ١٢٠ رصيدا.

الدكتوراه (٨ سنوات بعد البكالوريا): تتجه السنوات الثلاث الأخيرة من التكوين الجامعي إلى إعداد بحوث، وتحرير أطروحة الدكتوراه، ويتابع الطالب في خلال هذه المرحلة دروسا علمية وبيداغوجية، كما يمكنه القيام بتربصات بحث بإحدى الجامعات أو بمراكز البحث الوطنية أو الأجنبية (http://www.universites.tn/lmd/ensei_tunis_def2.htm).

الأطر القانونية المحددة للبحث العلمي الجامعي بالجزائر، في خلال السنوات الأخيرة:

إن ضرورة تدعيم البحث العلمي الجامعي بالجزائر أكدها أول مرة الميثاق الوطني لسنة ١٩٨٦، وظلت هذه العلاقة تنص عليها النصوص الرسمية فيما بعد، فبنهاية عقد التسعينيات طرح الثالوث (جامعة - بحث - تنمية) من أجل تهيئة البلاد للخوض في تحديات ما يتطلبه الاقتصاد العالمي الجديد.

ولعل ما طرأ على سياسة البحث العلمي طيلة الفترة هو محاولة لإثبات أهداف جديدة، ففي القانون رقم (٩٩-٠٥) المؤرخ في ٤ إبريل سنة ١٩٩٩، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، مَنح الجامعة في المادة (٣١) صفة المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي الثقافي. وبهذا القانون تتحول الجامعة من مؤسسة ذات طابع إداري إلى مؤسسة ذات طابع علمي ومهني، تتميز بالاستقلالية المالية، وذلك من أجل جعل الجامعة متفتحة على المجتمع، عن طريق ربط البحث العلمي الجامعي بخطط التنمية.

ولقد تأكد هذا الجانب في القانون رقم (٩٨-١١) المؤرخ في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٩٨، المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وكذا التدابير والطرق والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق الأهداف والبرامج المسطرة للمدة الخماسية (١٩٩٨-٢٠٠٢). ويرمي هذا القانون إلى ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بما في ذلك البحث العلمي الجامعي، ورد الاعتبار لوظيفة البحث داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات المعنية بالبحث.

وقد نصت المادة التاسعة عشرة (١٩) من القانون السابق، على "إنشاء مخابر ومصالح بحث داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين، أو مشتركة، أو في إطار المؤسسات العمومية، تتمتع بالاستقلال في التسيير والمراقبة المالية البعدية". وفعليا، وفي إطار المنظور الجديد، والنظرة المتفتحة لأسباب الرقي والتقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، نشرت مؤسسات علمية جديدة في مختلف العلوم والتكنولوجيا تدعى "مخابر البحث".

إن تحديد قواعد إنشاء مخبر بحث جاءت وفق المرسوم التنفيذي رقم (٩٩- ٢٤٤) المؤرخ في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٩٩ الذي حدد إنشاء مخبر البحث الخاص أو المشترك، والمنشأ داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين، وكذا المؤسسات العمومية الأخرى. ويتم إنشاؤه وفقا لأهمية نشاطات البحث بالنسبة إلى حاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية، وكذا بحسب نوعية القدرات العلمية والتقنية وحجمها، والوسائل المادية والمالية المتوافرة. ويتكون من فرق بحث، مهمتها تنفيذ مشروع، أو عدة مشاريع بحث تدخل في إطار برنامج البحث (الجريدة الرسمية، ١٩٩٩، العدد ٧٧، ٦-٨).

يتبين من هذه القوانين المحددة لبناء وتنظيم هيكلي معين، من المستوى الأعلى المتمثل في المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني ومختلف الوزارات

المعنية بصفة البحث، إلى المستوى الأدنى المتمثل فى مخابر البحث وفرق البحث. وعليه يمكن القول: إنه إذا كانت بداية وضع القاعدة الأساسية لسياسة البحث العلمى بالجزائر قد انطلقت سنة ١٩٩٢ بإنشاء المجلس الوطنى؛ فإن السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات شهدت تشكيل البنية الهيكلية لهذه السياسة، عن طريق تولى المهام والمسئوليات من قبل وحدات للبحث، موزعة بين مؤسسات التعليم والتكوين العاليين ومؤسسات البحث، إضافة إلى المؤسسات العمومية والخاصة والمعنية بالبحث أيضا، وكلها يهدف إلى ترقية البحث العلمى والتطوير التكنولوچى، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافة والعلمية والتكنولوچية للبلاد.

تبع صدور القانون السابق، صدور مرسوم تنفيذى رقم (٩٩-٢٥٧) مؤرخ فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٩٩، حدد إمكان إنشاء وحدات البحث فى مؤسسات التعليم والتكوين العاليين، وفى الهيئات والمؤسسات العمومية الأخرى تدعى "مؤسسات الإلحاق"، وتكلف وحدة البحث لإنجاز أعمال البحث فى إطار برنامج البحث العلمى والتطوير التكنولوچى خاصة، بتنفيذ جميع أعمال الدراسات والبحث، ذات الصلة، ويقرر إنشاؤها حسب أهمية النشاطات بالنسبة إلى احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوچية للبلاد (الجريدة الرسمية، ١٩٩٩، العدد ٨٢، ٩- ١١).

وعموما يمكن القول إن مخابر البحث والمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمى والتكنولوچى ووحدات البحث هى وسائل لتنفيذ الأهداف الوطنية التى دعا إليها المخطط الخماسى للبحث العلمى والتطوير التكنولوچى، المتمثلة أساسا فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوچية للبلاد، وهذه الأخيرة لا تتأكد إلا بتجسيد علاقة بحث - تنمية فى الواقع، مع التوجه نحو اقتصاد السوق والنظام العالمى الجديد.

إثر ذلك توالت التصريحات الرسمية، وتبعتها مبادرات فعلية نحو العمل على تنفيذ ما جاءت به الأطر القانونية منذ سنة ١٩٩١، بصدور القانون رقم (٩١-٢٥) الذى نص فى إطار الأهداف العامة الواردة فى مخطط ١٩٩٢ على "أن من بين الأعمال الأولوية لتحقيق هذه الأهداف ضرورة التطبيق التدريجى لإصلاح المنظومات التربوية والتكوين والبحث البيداغوجى والأساسى والتطبيقى" (الجريدة الرسمية ١٩٩١، العدد ٦٥، ٢٥٣٢-٢٥٣٣).

إصلاح منظومة التعليم العالى والبحث العلمى فى المرحلة الراهنة:

فى سنة ٢٠٠٠ صدر مرسوم رئاسى رقم (٢٠٠٠-١٠١) مؤرخ فى ٩ مايو سنة ٢٠٠٠، يتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، تكلف باقتراح مشروع يحدد العناصر المكونة لسياسة تربوية جديدة، تشتمل خاصة على اقتراح رئيسى جديد، يتضمن المبادئ والأهداف والاستراتيجيات والآجال المتعلقة بالتنفيذ التدريجى للسياسة التربوية الجديدة من جهة، وتنظيم المنظومات الفرعية ومحاورها، وكذا تقييم الوسائل البشرية والمالية والمادية الواجب توفيرها من جهة أخرى، وتقدم اللجنة تقريرا عاما يستخدم بوصفه أساسا لإصلاح المنظومة التربوية فى مجملها (الجريدة الرسمية، ٢٠٠٠، العدد ٢٧، ٤).

وهكذا فقد سمح تقييم منظومة التعليم العالى الذى قامت به اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية بالتقدير الموضوعى لمختلف الصعوبات والحلول التى يمكن إدخالها، حتى يتاح للجامعة القيام بدورها فى عملية التنمية ذات الديناميكية المتسارعة التى خاضتها بلادنا.

وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة، وتوجيهات مخطط إصلاح المنظومة التربوية الذى صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد فى ٢٠ إبريل سنة ٢٠٠٢،

ومن المحاور الأساسية لبرنامج العمل على المدى القصير والمدى المتوسط والمدى البعيد الذى برمج فى إطار الاستراتيجية العشرية لتطوير القطاع للمدة ما بين ٢٠٠٤ و٢٠١٣، فقد بات من الضرورى إعداد إصلاح شامل وعميق للتعليم العالى وتطبيقه. وتتمثل مرحلته الأولى فى وضع هيكلة جديدة للتعليم تكون مصحوبة بتحسين وتعديل مختلف البرامج البيداغوجية، وتنظيم جديد للتسيير البيداغوجى (وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، ٢٠٠٤، ٣).

وفى نهاية سنة ٢٠٠٤ صدر مرسوم تنفيذى رقم (٠٤-٣٧١)، يتضمن إحداث شهادة ليسانس "نظام جديد"، وتنص المادة الثانية من هذا القانون على الآتى: "تتوج شهادة ليسانس نظام جديد تكوينا عاليا للتدرج، مدته ثلاث (٣) سنوات موزعة على ستة (٦) سداسيات"، وتنص المادة الخامسة (٥) على ما يأتى: "تشمل الدراسات من أجل الحصول على شهادة ليسانس نظام جديد ما يأتى:

- تعليم نظرى أساسى وتعليم الاستكشاف.
- تعليم متخصص يمكن أن يحتوى على تداريب تطبيقية فى وسط مهنى" (الجريدة الرسمية، ٢٠٠٤، العدد ٧٥، ١٢-١٣).

وقد جاءت المحاولات الأولى لتنفيذ هذا الإصلاح من خلال تنفيذ أهم محاوره التى تم الشروع فيها مؤخرا، وذلك عن طريق وضع مخطط خماسى يهدف إلى استقبال مليون طالب فى مطلع سنة ٢٠٠٩، إضافة إلى وضع مخطط لتكوين المكونين يستند على إضفاء ديناميكية جديدة على دراسات ما بعد التدرج. وقد شرع فى برنامج الإصلاح الجامعى عبر (١٠) مؤسسات جامعية، سيشمل بقية الجامعات الأخرى وفق المخطط الخماسى.

إن هذا الإصلاح الجديد جاء ضرورة مستعجلة لا بد منها، وتم طرحه

إثر إحساس الدولة بالاختلالات التى طالت كل المرافق العمومية للمؤسسات العلمية والتعليمية. وجاءت هذه الضرورة لإخراج الجامعة الجزائرية من الأزمة التى تمر بها فى الأونة الأخيرة. ويكون ذلك عن طريق توفير الإمكانات البيداغوجية والعلمية والبشرية والمادية والهيكلية التى تسمح لها بالاستجابة لتطلعات المجتمع، وفى الوقت نفسه ملاءمتها تدريجيا مع النظام العالمى للتعليم العالى.

لكن يبقى هذا التحدى متوقفا على مدى تعديل الواقع الذى يعيشه قطاع التعليم العالى والبحث العلمى أو تغييره. هذا الواقع الذى يعانى الارتفاع الأسى لأعداد الطلبة فى جامعاتنا، فقد وصل عدد الطلبة الجدد منهم فى خلال السنة الجامعية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٢٠٠ ألف طالب؛ أى ما يزيد عن ربع إجمالى عدد الطلبة المسجلين فى التدرج البالغ عددهم فى خلال السنة الدراسية نفسها ٧٤٠ ألف طالب، إلى جانب هذا تثير بعض الإحصاءات الاستشرافية أن الجامعة الجزائرية سوف تستقبل فى مطلع سنة ٢٠٠٩ ما يقارب مليون طالب، كما يعانى ترديا متتاليا سنويا لنسبة التأطير الجامعى، هذا إضافة إلى تذبذب الفاعلية النسبية لمؤسسات البحث العلمى، والبحث العلمى الجامعى خاصة، فى مجال علاقتها بالمجتمع.

وقد عقدت لجنة التربية والتعليم العالى والبحث العلمى والشئون الدينية اجتماعا يوم ١١ مارس ٢٠٠٧، لدراسة مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم (٩٩- ٠٥) المؤرخ فى ١٨ ذى الحجة عام ١٤١٩هـ، الموافق ٤ إبريل سنة ١٩٩٩م، المتضمن القانون التوجيهى للتعليم العالى المعدل.

واجتمعت لجنة التربية والتعليم العالى والبحث العلمى والشئون الدينية بالمجلس الشعبى الوطنى برئاسة السيد عبد القادر حمزة (رئيس اللجنة)، وبحضور السيد رشيد حراوبية (وزير التعليم العالى والبحث العلمى) الذى قدم

عرضا شاملا عن مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم (٩٩-٠٥) المؤرخ في ٤ إبريل ١٩٩٩، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي.

ويهدف مشروع هذا القانون أساسا إلى ملء الفراغ القانوني الذي يطبع قانون ٤ إبريل ١٩٩٩، وهذا بتكريس القواعد الكبرى المنظمة للمرفق العمومي للتعليم العالي في النظام التشريعي الجديد، كما يسعى لإصلاح التعليم العالي الذي يرتكز في مرحلته الأولى على وضع شهادة "ليسانس النظام الجديد"، والذي يعد حتمية تفرض على الجامعة الجزائرية، من خلال انفتاح الجزائر على محيطها الدولي في سياق العولمة؛ إذ يكرس تنظيم التكوين العالي في أطوار، يتوج بشهادات ليسانس وماجستير ودكتوراه، بدلا من التكوين العالي في مرحلة التدرج والتكوين العالي لما بعد التدرج.

ويرمي النظام الجديد أيضا إلى إسهام المؤسسات الخاصة في التكفل بمهام التكوين العالي، وهذا بتأطير أدق لإنشاء هذه المؤسسات وسيرها؛ إذ تخضع لترخيص من الوزير المكلف بالتعليم العالي، كما يخضع هذا الترخيص لاستيفاء الشروط المنصوص عليها في القانون، والمحددة في دفتر الشروط، وتستبعد إمكان ضمان التكوين العالي في العلوم الطبيعية من طرف المؤسسات الخاصة، كما يتم تحديد رأس المال الاجتماعي المشترط لإنشاء هذا النشاط من المؤسسات، وتحديد عدد من قواعد السير، خاصة البيداغوجية منها التي تلتزم كل مؤسسة خاصة بأن تتطابق معها.

ويرمي المشروع كذلك، إلى تحيين النظام المؤسساتي، بإثراء القانون (٩٩-٠٥)، من خلال إنشاء مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تضمن التكفل بمهام المرفق العمومي للتعليم العالي لدى دوائر وزارية أخرى، وكذا إحداث جهاز يتولى التقييم من مختلف جوانب سير المؤسسات العمومية، قصد بلوغ

هدف التسيير الراشد، والاستعمال العقلانى للموارد العمومية الموضوعة تحت تصرف المرفق العمومى للتعليم العالى.

وعقب العرض الذى قدمه السيد الوزير، أثار أعضاء اللجنة جملة من التساؤلات، انصبت فى مجملها، حول الجدوى من انتهاج "النظام الجديد للتعليم العالى" (ليسانس - ماچستير - دكتوراه)، فى منظومتنا الجامعية، وكذا مسألة فتح مجال التعليم العالى للقطاع الخاص، وضرورة ضبط هذا الانفتاح بقواعد قانونية ناجعة، حتى لا تحدث تجاوزات. وقد تمت دراسة أحكام مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم (٩٩-٠٥)، المؤرخ فى ٤ ابريل ١٩٩٩، المتضمن القانون التوجيهى للتعليم العالى.

ويتضمن مشروع هذا القانون (١٢) مادة، مقسمة إلى ثلاثة أبواب، تتعلق أحكام مواد الباب الأول بتنظيم أطوار التعليم العالى ضمن نظام (ليسانس - ماچستير - دكتوراه)، كما تتعلق أحكام مواد الباب الثانى بإسهام المؤسسات الخاصة فى التكفل بمهام التعليم العالى، أما الباب الثالث فيتعلق بتحسين النظام المؤسساتى، من خلال إنشاء مؤسسات عمومية ذات طابع إدارى، تضمن التكفل بمهام المرفق العمومى للتعليم العالى، وإحداث جهاز يتولى تقييم سير المؤسسات العمومية، قصد بلوغ هدف التسيير الراشد، والاستعمال العقلانى للموارد العمومية الموضوعة تحت تصرف المرفق العمومى للتعليم العالى.

دواعى تطبيق نظام (ل.م.د) بالجزائر:

جاء الإصلاح لمعالجة مختلف الاختلالات التى واجهت النظام الجامعى، سواء على مستوى المرافق وتنظيم المؤسسات، أو على المستوى البيداغوجى والعلمى. ويمكن حصر أهم الاختلالات التى مست منظومة التعليم العالى والبحث العلمى فى إشكالية المضامين والأهداف؛ فقد باتت مضامين التعليم

العالى، وطرق التبليغ، وعلاقتها مع متطلبات المجتمع، وأسواق العمل، والاقتصاد، غير متطابقة، خاصة فى مجال البحث العلمى الجامعى؛ وهو الأمر الذى أدى - فى حالات كثيرة - إلى اتساع الفجوة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادى والاجتماعى، على الرغم من تأكيد النصوص الرسمية ضرورة تجسيد العلاقة فى الواقع.

فإذا كانت النصوص الرسمية السابقة تمنح لمؤسسات التعليم العالى انفتاحها على المجتمع، فى سبيل تحقيق العلاقة بين الجامعة والتنمية، لتفعيل دور التعليم العالى فى المجتمع؛ فهى تحاول أيضا وضع إمكان من أجل استغلال العائد من هذه العلاقة من الطرفين، وذلك من أجل تحقيق نسبة من الموارد المالية، تضاف إلى الميزانية التى تمنحها الدولة.

لكن برغم هذا تبين من النصوص أن دور الدولة كان فاعلا من خلال ضرورة الحفاظ على مجانية التعليم فى إطار مبدأ تساوى الحظوظ للالتحاق بالتعليم العالى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تبعية بعض القرارات للإدارة المركزية.

وعموما بقيت النصوص المسيرة لمؤسسات التعليم العالى (المرسوم ٨٣-٥٤٤ المتضمن القانون النموذجى للجامعة، والمرسوم التنفيذى ٩٨-٢٥٣، وقانون التوجيه لسنة ١٩٩٩)، كلها هياكل للمخططات نفسها، وبالمنطق نفسه، فهى تترجم من جهة تبعية هياكل الجامعة إلى الإدارات المركزية، ومن جهة أخرى تبعية الهياكل البيداغوجية والعلمية إلى البنيات الإدارية. ولعل مصدر هذه التبعية المزدوجة ناتج عن غياب هيئة استشارية خاصة بالجامعة نفسها، أو غياب إعطاء صلاحيات للمجلس العلمى (دليلة خينش، ٢٠٠٤، ٣٢٣).

أهداف إصلاح منظومة التعليم العالى والبحث العلمى:

١- فى مجال التأطير: تهدف الإصلاحات إلى تقوية الموارد البشرية، عن طريق وضع مخطط تكوين المكونين الذى يشمل:

- إعادة تنشيط البحث والبحث التكوينى، وكذا تشجيع التكوين على مدى الحياة، وتوفير أحسن الظروف للأساتذة والباحثين، مع تعبئة الإمكانات الضرورية للاستجابة لأهداف التأطير، تحضيرا لاستقبال مليون طالب عام ٢٠٠٨.
- إسهام الأساتذة الباحثين المقيمين بالخارج، عن طريق إدخال إجراءات تحفيزية، وتخفيف الإجراءات.
- تقوية مشاركة إطارات القطاعات غير الأكاديمية، لتنشيط الأعمال الموجهة والتطبيقية والملتقيات والتربصات المهنية.
- ترقية طرق التعليم العصرية، بتعميم استعمال تكنولوچيا الإعلام والاتصال المستعملة فى التعليم (شبكة الإنترنت).
- أن يطلع الأساتذة والمكلفون بالبيداغوجيا بمحتويات الإصلاح، وهذا من خلال عقد دورات تحسيسية (ملتقيات وتربصات).

٢- فى مجال البيداغوجيا:

- تثمين الأعمال التطبيقية، وهذا بتوفير إمكانات مادية أكثر، خاصة فى مخابر التدرج والبحث (يجب أن يصبح هذا الأخير النواة المركزية لكل تكوين فيما بعد التدرج).
- إعادة الاعتبار للتربصات فى الأوساط المهنية وتثمينها.
- تطوير نماذج للتكوين جديدة تعتمد على التكنولوچيات الجديدة للإعلام والاتصال.

٣ـ **الخريطة الجامعية:** يتطلب تطبيق نظام (ل.م.د) إعادة النظر فى الخريطة الجامعية، عن طريق الجمع بين التكوين وقدرات مختلف المؤسسات الجامعية، والخريطة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

٤ـ **ما تعلق بتنظيم الهياكل المكلفة بالبيداغوجيا والبحث:** لا بد من انتهاج سياسة الاستعمال العقلانى للمرافق القاعدية المخصصة للبيداغوجيا (مدرجات، وقاعات الأعمال الموجهة، ومخابر الأعمال التطبيقية، والمكتبات)، والبحث (المخابر).

٥ـ **ما تعلق بالتعاون الدولى:** يجب أن تدرج الدعوة إلى التعاون الدولى فى إطار شراكة، على أساس أهداف مسطرة من طرف الجامعة الجزائرية، خاصة فى مجال تكوين المكونين، وإعداد برامج جديدة، وتنشيط البحث العلمى، ويجب أن يتوج كل هذا عن طريق التشاور مع الشريك الأجنبى حول إنشاء جامعات مختلطة، تهدف إلى ترقية تعاون الامتياز فى إطار فضاء يجمع أقطاب الامتياز لكل بلد. ولعل مثل هذا المشروع سيسهم فى تقوية القدرات الوطنية المكلفة بالتأطير، خاصة الأساتذة الحائزين على صنف الأستاذية، وتثمين الشهادة الممنوحة، مع إنشاء مدارس للدكتوراه التى ستسمح بتحسين النوعية، وتزيد من نجاعة التكوين لمرحلة ما بعد التدرج، وإنشاء مخابر دولية قائمة على الشراكة، مع استغلال فرص التعاون، خاصة مع المجموعة الأوربية.

ولعل الوصول إلى النتائج المرتقبة فى التكوين النوعى لإطاراتنا، يستلزم الاعتناء بتطوير التعاون من ناحية التمويل، قصد خلق الظروف اللائقة التى من شأنها جلب الكفاءات الوطنية المقيمة بالخارج، والتأطير الأجنبى ذى المستوى العالى (وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، ٢٠٠٤، ١٤-١٧).

توصيات واقتراحات:

أولا: تعد المبادلات الدولية بصفة عامة، عنصرا أساسيا لتحقيق التقدم العلمى والتكنولوچى فى مختلف البلدان. وعلى ضوء العولمة، فإن تنمية هذه المبادلات وتنويعها قد أصبحت ضرورية لضمان اندماج أحسن ضمن المحيط الدولى المتسم باشتداد المزاحمة.

وفى هذا الإطار لا بد من تكثيف النشاطات فى ميدان التعاون العلمى والتكنولوچى، وذلك عن طريق الشراكة على المستويين الثنائى ومتعدد الأطراف.

وفى هذا تستدعى الضرورة ما يأتى:

١- تعبئة الموارد المالية.

٢- دعم القدرات البشرية.

٣- تطوير التعاون الدولى.

٤- تركيز نظام متكامل للمتابعة، وتقييم المنظومة الوطنية للبحث العلمى.

٥- تعميم ربط مراكز البحث والمراكز الفنية القطاعية وكل مؤسسات التأطير بأنظمة المعلومات.

ثانيا: إذا كانت الدول الأوربية قد تبنت نظام (ل.م.د)، وفق استراتيچيات حددت على أثرها متطلبات تطوير التعليم العالى والبحث العلمى لعام ٢٠١٠، وإذا علمنا أن فرنسا تخصص للبحث العلمى ٤ مليارات يورو يتم توجيهها للأنشطة البحثية (سواء كانت عامة أو خاصة)؛ أى ٢,٢٣ من صافى الإنتاج القومى فى عام ٢٠٠٢، و(١١٧) مليار يورو؛ أى أكثر من ٢٠٪ من ميزانية الدولة موجهة إلى التعليم العالى، و ٤٪ من صافى الإنتاج القومى، وذلك بتجنيد ما يقارب ١٨٥ ألف باحث فى القطاعين العام والخاص؛ وهو الأمر الذى أهلها

لاحتلال المرتبة الرابعة على مستوى العالم، فى مجال البحث العلمى، وذلك بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا - فعلى الجزائر أن تخوض التحدى الذى فرضته المنافسة العالمية، وذلك بتوفير المستلزمات المادية والبشرية التى يتطلبها - كما يجرى العمل به - المثال الأوربى، مع ضرورة التنسيق بين مختلف القطاعات، من خلال توفير التجهيزات المادية والموارد البشرية اللازمة، وضرورة خلق مناخ ملائم للتكوين، يتماشى وطبيعة سوق العمل خارج الجامعة.

فالدولة لم توفر التجهيزات اللازمة ووسائل العمل المادية والبيداغوجية من مخابر ووسائل بحث واتصال وبنوك وشبكات لتبادل المعلومات الضرورية، كما لم توفر العدد الكافى من الأساتذة والموظرين الأكفاء المستعدين لضمان تطبيق البرنامج فى جانبه التدريسى والبحثى، بل إن البرنامج الجديد لا يتعامل مع الأساتذة إلا بوصفهم أدوات للتنفيذ بما أنه لم يشركهم فى وضع التصورات والصيغ العلمية التطبيقية.

إن المسارعة فى تطبيق برنامج إصلاح التعليم العالى من دون تقييم لنتائج برامج الإصلاح السابقة، ومن دون استشارة الأطراف المعنية تنفيذا لإملاءات الدول والمؤسسات المانحة الممولة لهذا البرنامج، لدليل آخر على أن خيارات الدولة فى مجال التعليم العالى والبحث العلمى لا تنبع من ظروف مجتمعنا ومتطلباته ومصلحته فحسب، بقدر ما هى نابعة أيضا من تقديرات ومصلحة الدول والمؤسسات الرأسمالية ونظام العولمة.

إذا كانت اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية التى وقعت عليها الجزائر عام ٢٠٠٢، قد أفضت إلى الانفتاح على أوربا؛ فلا بد أن يتضمن هذا الانفتاح أيضا دعم البحث العلمى الجامعى، خاصة ونحن نعلم أن الهدف من تطبيق نظام (ل.م.د) فى أوربا هو من أجل خلق تجانس مسالك التكوين فى التعليم العالى،

فى مختلف الدول الأوربية، وكذا تشجيع حركية الطلبة على المستويات الجهوية والوطنية والأوربية. فإذا كان مسار الماچستير يؤهل الطالب إلى الدخول فى الحياة العملية بوصفه إطارا فى البحث أو فى المؤسسة، ومسار الدكتوراه يضمن تعميق المعارف فى التخصص والتكوين بالبحث ولأجل البحث؛ فإن على الدولة أن تهيئ ظروفا تكوينية جيدة للبحث، من أجل الوصول إلى تحقيق درجة من الكفاءة، تؤهلنا إلى تحقيق نوع من التوافق بين الشهادات على النمط المعمول به فى أوربا. ولا شك فى أن ذلك سوف يضمن لنا اعترافا دوليا أفضل لنظامنا الجديد (ليسانس، ماچستير، دكتوراه).

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE LA RECHERCHE ET DES ETUDES
مكتب اتحاد المجامع العربية

المصادر والمراجع:

أولا- المراجع:

- حسن شحاتة، البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق، مكتبة الدار العربية للكتاب، ط١، القاهرة، ٢٠٠١.
- حمد سليمان المشوخى، تقنيات ومناهج البحث العلمى، منشأة المعارف، (د.ط)، الإسكندرية، ٢٠٠٢.
- سامى سلطى عريفج، الجامعة والبحث العلمى، دار الفكر، ط١، الأردن، ٢٠٠١.
- سامى ملحم، مناهج البحث فى التربية وعلم النفس، دار المسيرة، ط١، ٢٠٠٠.
- ناجح محمد خليل، نضال إبراهيم الحمدانى، دور البحث العلمى فى نقل التكنولوجيا لمنطقة الخليج العربى، مكتب التربية العربى لدول الخليج، (د.ط)، الرياض، ١٩٨٦.
- فاضل الطانى، المعرفة العلمية والبحث العلمى، مجلة التعليم العالى والبحث العلمى، المجمع العلمى العراقى، بغداد، العدد الأول، ١٩٧٤.
- يوسف مرسى حسين، السياسات العلمية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة قطر، ١٩٨١.
- محمد مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة فى الألف الثالث، المؤسسة الجامعية، ط١، بيروت، ٢٠٠٠.
- وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، ملف إصلاح التعليم العالى، وثيقة مقدمة لوزارة التعليم العالى والبحث العلمى، ٢٠٠٤.

ثانيا- الجرائد الرسمية:

- الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذى رقم ٩٩-٢٤٤، العدد ٧٧.
- الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذى رقم ٩٩-٢٥٦، العدد ٨٢.
- الجريدة الرسمية، قانون رقم ٩١-٢٥، العدد ٦٥.
- الجريدة الرسمية، قانون رقم ٩١-٢٦، العدد ٦٥.
- الجريد ة الرسمية مرسوم رئاسى رقم ٢٠٠٠-١٠١، العدد ٢٧.
- الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذى رقم ٠٤-٣٧١، العدد ٧٥.

ثالثا- مواقع الإنترنت:

- http://www.albadil.org/article.php3/id_article=907
- http://www.hakeem-sy.org/main/node/5823
- http://www.universites.tn/Imd/ensei_tunis_def3.htm
- http://www.apn-dz.org/apn/arabic/activ_com/activ_educ.htm

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE LA RECHERCHE ET DES ETUDES ARABES
مكتب الدول العربية

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
معهد البحوث والدراسات العربية